مراعاة المنظور الجنساني

نظرة عامة

الأمم المتحدة

مكتب المستشارة الخاصة المعنية بالقضايا الجنسانية
والنهوض بالمرأة

مراعاة المنظور الجنساني

نظرة عامة

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠٠٢

ملاحظة

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور ولا في طريقة عرض مادته ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها. ويشير أيضاً مصطلح ''بلد'' المستخدم في نص هذا المنشور، حسب الاقتضاء، إلى أقاليم أو مناطق.

وتتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام.

مكتب المستشارة الخاصة المعنية بالقضايا الجنسانية
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
Two United Nations Plaza, 12th Floor
New York, NY 10017, USA
رقم الفاكس: 3463-963 (212)
عنوان البريد الإلكتروني: E-mail: daw@un.org

المحتويـات

تصدير ..... هـ

١- مقدمة ١

- المساواة بين الجنسين بوصفها الهدف – مراعاة المنظور الجنساني بوصفها الاستراتيجية..... ١
- المهام التحليلية ٣
- قضايا واتجاهات عامة..... ٥

٢- ما العلم المستفاد بشأن مراعاة المنظور الجنساني؟..... ٩

- الحاجة إلى استراتيجية واسعة تستهدف المؤسسات الرئيسية وتركز على العلاقات بين الجنسين ٩
- بإمكان تدابير دعم المساواة بين الجنسين الإسهام في تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية أخرى..... ١٠
- التركيز على البشر شرط أساسي..... ١٠

٣- تطبيق مراعاة المنظور الجنساني في سياقات محددة..... ١٣

- تحليل السياسات والتنمية..... ١٣
- البحث..... ١٦
- المساعدة التقنية..... ١٧
- خدمة الهيئات الحكومية الدولية ٢٠
- جمع البيانات وتحليلها ونشرها..... ٢١

٤- تطوير المؤسسات وبناء قدراتها لمراعاة المنظور الجنساني ٢٥

٥- استنتاجات..... ٢٧

تصديـر

استقر مفهوم مراعاة المنظور الجنساني بوصفه استراتيجية رئيسية شاملة لتعزيز المساواة بين الجنسين في منهاج عمل بيجين الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين عام ١٩٩٥. وقد حددت استنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها (٢/١٩٩٧) بعض المبادئ العامة المهمة المتعلقة بمراعاة المنظور الجنساني. وتضمنت رسالة وجهها الأمين العام إلى رؤساء جميع كيانات الأمم المتحدة (في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧) مزيداً من التوجيهات الملموسة. وعززت الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون للجمعية العامة لمتابعة تنفيذ منهاج عمل بيجين (حزيران/يونيه ٢٠٠٠) ولاية مراعاة المنظور الجنساني على نطاق الأمم المتحدة. وفي وقت أقرب، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي قراراً (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/٢٠٠١) بشأن مراعاة المنظور الجنساني (تموز/يوليه ٢٠٠١) يدعو المجلس إلى كفالة مراعاة المنظور الجنساني في جميع أعماله، بما في ذلك في أعمال لجانه الفنية، ويوصي باستعراض مدته خمس سنوات لتنفيذ استنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها ٢/١٩٩٧.

وقد أعدت ولايات حكومية دولية واضحة متعلقة بمراعاة المنظور الجنساني تخص جميع المجالات الرئيسية التي يغطيها عمل الأمم المتحدة، بما في ذلك نزع السلاح، والحد من الفقر، والاقتصاد الكلي، والصحة، والتعليم، والتجارة. ويبين قرار مجلس الأمن ١٣٢٥، المتخذ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، أهمية إيلاء قدر أكبر من العناية للمنظور الجنساني في عمليات دعم السلام. وثمة أيضاً ولايات محددة لكفالة أخذ المنظور الجنساني بعين الاعتبار في عمليات ووثائق التخطيط الرئيسية داخل الأمم المتحدة وفي الخطط المتوسطة الأجل والميزانيات البرنامجية وتقييمات البرامج (من بينها، على سبيل المثال، قرار الجمعية العامة المتخذ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧) (القرار ٥٢/١٠٠).

وتعرف استنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها ٢/١٩٩٧ مراعاة المنظور الجنساني بأنها: ''... عملية تقدير الآثار المترتبة على أي إجراء يُعتزم اتخاذه، بما في ذلك التشريع أو السياسات أو البرامج في جميع الميادين وعلى كل المستويات، بالنسبة للنساء والرجال. فهي استراتيجية لجعل اهتمامات وتجارب الرجال والنساء على حد سواء بُعداً مندمجاً متكاملاً في تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها ومراقبتها وتقييمها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث تستفيد النساء والرجال بطريقة متساوية، فلا يدوم انعدام المساواة. والهدف النهائي هو تحقيق المساواة بين الجنسين''. وتقتضي مراعاة المنظور الجنساني جعل تصورات النساء والرجال وتجاربهم ومعارفهم واهتماماتهم ذات أثر على رسم السياسات والتخطيط وصنع القرار. ويتعين على عملية

مراعاة المنظور الجنساني أن تجعل قضايا المساواة بين الجنسين محور التحليلات والقرارات المتصلة بالسياسات، والخطط المتوسطة الأجل، والميزانيات البرنامجية، وهياكل المؤسسات وما تضطلع به من عمليات. ويتطلب هذا الأمر إيلاء عناية واضحة ومنتظمة للمنظور الجنساني في جميع مجالات عمل الأمم المتحدة.

وفي حين تعد مراعاة المنظور الجنساني على نحو جليّ أمراً أساسياً لضمان حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية بالنسبة للنساء والرجال، فإنها تنطوي كذلك على إقرار متزايد بأن إدماج المنظور الجنساني في مختلف مجالات التنمية يكفل التحقيق الفعّال لأهداف اجتماعية واقتصادية أخرى. فمن شأن مراعاة هذا المنظور أن تكشف الحاجة إلى إحداث تغييرات في الأهداف والاستراتيجيات والإجراءات لكفالة تمكين النساء والرجال على حد سواء من التأثير في عمليات التنمية والمشاركة فيها والاستفادة منها. وقد يفضي هذا الأمر إلى تغييرات في المنظمات – هياكلها وإجراءاتها وثقافاتها – لخلق بيئات تنظيمية مواتية لتعزيز المساواة بين الجنسين.

وخلال العقد المنصرم، تزايد فهم مراعاة المنظور الجنساني والالتزام بها بشكل كبير داخل الأمم المتحدة. فقد جرى على نطاق منظومة الأمم المتحدة إعداد سياسات متعلقة بالمساواة بين الجنسين واستراتيجيات لتنفيذ مراعاة المنظور الجنساني؛ وتزايدت البحوث المتعلقة بمراعاة المنظور الجنساني في مختلف المجالات وتصنيف البيانات حسب نوع الجنس؛ وجرى توثيق قدر هائل من المعرفة بالمنظور الجنساني في مختلف مجالات عمل الأمم المتحدة؛ واعتُمدت تدابير مؤسسية هامة لزيادة وعي الموظفين الفنيين ومعرفتهم وقدراتهم فيما يتعلق بتنفيذ مراعاة المنظور الجنساني تشمل برامج التدريب ونظم مراكز التنسيق الجنسانية.

غير أن عدداً من العراقيل المستعصية لا يزال بحاجة إلى المعالجة، من بينها التشوش الذي يعتري المفاهيم، والنقص في فهم الروابط بين المنظور الجنساني ومختلف مجالات عمل الأمم المتحدة، ووجود فجوات في القدرة على معالجة القضايا المتصلة بالمنظور الجنساني بعد تحديدها. وقد جرى وضع استراتيجيات لمعالجة هذه العراقيل، تشمل صحائف وقائع متعلقة بالمفاهيم التي تشكل أساس مراعاة المنظور الجنساني، ومذكرات إحاطة بشأن الروابط القائمة بين الجنسانية ومختلف القطاعات، وبرامج تنمية الكفاءات. ويظل النقص الحاصل في فهم ''سبل'' تحديد ومعالجة القضايا المتصلة بالمنظور الجنساني أحد أخطر العراقيل. وقد أُعد هذا المنشور تحديداً بغرض توفير الدعم في هذا المجال. وسيتم إعداد مزيد من المواد الرامية إلى زيادة قدرة الموظفين الفنيين على إدماج المنظور الجنساني في عملهم.

وتتمثل إحدى النقط المهمة التي ينبغي إثارتها في جميع المناقشات المتعلقة بمراعاة المنظور الجنساني في أن استراتيجية مراعاته لا تلغي بأي شكل من الأشكال الحاجة إلى وجود

التدخلات المحددة الهدف الرامية إلى معالجة مسألتي تمكين النساء والمساواة بين الجنسين. فمنهاج عمل بيجين يدعو إلى تبنّي استراتيجية مزدوجة – أي مراعاة المنظور الجنساني وإسهامات تكميلية تهدف إلى معالجة فجوات أو مشاكل محددة تعتري عملية تعزيز المساواة بين الجنسين. وبالمقابل، لا تنفي مراعاة المنظور الجنساني الحاجة إلى وجود خبراء أو محفزين في المجال الجنساني. فعلى العكس من ذلك، سيتطلب تحسين الاضطلاع بمراعاة المنظور الجنساني داخل الأمم المتحدة خلال العقد المقبل إسهامات مثل هؤلاء الخبراء الذين يعملون بطريقة تحفيزية على تعميق وعي جميع الموظفين الفنيين ودرايتهم والتزامهم وقدراتهم. فستدعو الحاجة إلى زيادة لا تقليص الموارد لدعم العمل المهم الذي يضطلع به الاختصاصيون في المجال الجنساني ومراكز التنسيق الجنسانية والوحدات المعنية بقضايا الجنسانية على نطاق المنظومة.

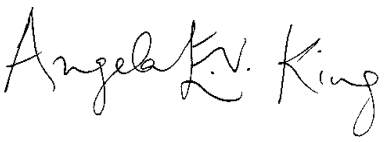

أنجيلا إ. ف. كينغ
المستشارة الخاصة للأمين العام
المعنية بالقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة

١ – مقدمة

المساواة بين الجنسين بوصفها الهدف – مراعاة المنظور الجنساني بوصفها الاستراتيجية

تعد المساواة بين الجنسين هدفاً حظي بقبول الحكومات والمنظمات الدولية، وهي مكرسة في الاتفاقات والالتزامات الدولية. وتتواصل مناقشات عدة بشأن ما تعنيه المساواة بين الجنسين (وما لا تعنيه) من حيث الممارسة وسبل تحقيقها.

ومن الواضح أن عدم المساواة بين النساء والرجال يتخذ أنماطاً عدة لها طابع عالمي. فالنساء، على سبيل المثال، يعانين أكثر من الرجال العنف على أيدي شركائهن في الحياة؛ ومشاركة النساء في الحياة السياسية وتمثيلهن في هياكل صنع القرار أقل بكثير مما عليه الأمر بالنسبة للرجال؛ وللنساء والرجال فُرص اقتصادية مختلفة؛ وتمثيل النساء في أوساط الفقراء يفوق الحدود المعقولة؛ وتشكل النساء والفتيات غالبية الأشخاص المُتاجَر بهم والمشاركين في تجارة الجنس. فهذه القضايا – وغيرها – بحاجة إلى المعالجة في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين.

إن تحقيق قدر أكبر من المساواة بين النساء والرجال سيتطلب إحداث تغييرات على مستويات عدة، تشمل تغييرات في المواقف والعلاقات، وفي المؤسسات والأُطُر القانونية، وفي المؤسسات الاقتصادية، وفي هياكل صنع القرار السياسي.

وتنظر هذه الورقة في استراتيجية تعزيز المساواة بين الجنسين التي صُدق عليها في منهاج عمل بيجين الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالمرأة، المعقود في بيجين عام ١٩٩٥، ألا وهي: مراعاة المنظور الجنساني. وتسعى هذه الاستراتيجية إلى كفالة ما يلي على نطاق السياسات والقضايا برمته:

> تعرّف استنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها ١٩٩٧/٢ استراتيجية مراعاة المنظور الجنساني بأنها:
>
> "... عملية تقدير الآثار المترتبة على أي إجراء يعتزم اتخاذه، بما في ذلك التشريع أو السياسات أو البرامج في جميع الميادين وعلى كل المستويات، بالنسبة للنساء والرجال. فهي استراتيجية لجعل اهتمامات وتجارب الرجال والنساء على حد سواء بعداً مندمجاً متكاملاً في تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها ومراقبتها وتقييمها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحيث تستفيد النساء والرجال بطريقة متساوية، فلا يدوم انعدام المساواة. والهدف النهائي هو تحقيق المساواة بين الجنسين".

- أن يستنير تحليل القضايا وصياغة الخيارات في مجال السياسات بالنظر في الفوارق بين الجنسين وأوجه انعدام المساواة بينهما؛
- أن يجري البحث عن فُرص لتقليص الهوة بين الجنسين ودعم قدر أكبر من المساواة بين النساء والرجال.

وإحدى الاستراتيجيات التكميلية هي ''التدخلات المحددة الهدف'' التي يتمثل هدفها الرئيسي في تقليص التفاوتات بين الجنسين التي تخلق معوقات أمام النساء. ويمكن أن تشمل هذه التدخلات إجراء بحوث خاصة في الأثر المتباين للممارسات التجارية على النساء، ودعم شبكة من المنظمات النسائية غير الحكومية تعنى بوضع النساء في وسائط الإعلام، وإجراء تدريب لتوعية الجهاز القضائي بمسألتي العنف المنزلي والاغتصاب، وتدريب السياسيين من الذكور فيما يتعلق بالممارسات التي تنطوي على التمييز ضد النساء في المجال السياسي. وهذه الأنواع من المبادرات المحددة الهدف لا تتعارض بأي شكل من الأشكال مع استراتيجية مراعاة المنظور الجنساني.

ذلك أن استراتيجية مراعاة المنظور الجنساني يتم تنفيذها بطرق تختلف نوعاً ما عن أنشطة من قبيل إجراء البحوث، أو إعداد السياسات أو تحليلها، أو تنفيذ البرامج، أو الاضطلاع بأنشطة المساعدة التقنية. فالفُرص والعمليات تختلف بالنسبة لكل مجال عمل. ويتمثل أحد التحديات والفرص الهامة في أنشطة المساعدة التقنية، على سبيل المثال، في تحديد مدى صلة الأبعاد الجنسانية بها، وبالتالي إقامة حوار بنّاء مع الشركاء المحتملين بشأن قضايا المساواة بين الجنسين؛ وفي تحديد مشروع للبحث، يتمثل أحد الشواغل الهامة في كفالة أن تراعي الأُطُر والمنهجيات المفاهيمية أوضاع النساء والرجال التي تتسم بالاختلاف وانعدام المساواة.

وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من التوفيق بين استراتيجية مراعاة المنظور الجنساني والموضوع المحدد المطروح للمناقشة. فمن اللازم أن يكون النهج التحليلي والأسئلة المطروحة ملائمة للشواغل المحددة التي تجري معالجتها. فمن الواضح أن الأسئلة التي تطرح لفهم آثار المساواة بين الجنسين على سياسة الاقتصاد الكلي ينبغي أن تختلف عن تلك التي يجري طرحها بخصوص السياسات المتصلة بمراقبة الأسلحة الصغيرة.

وليس ثمة أي صيغة جاهزة أو وصفة يمكن تطبيقها على جميع الأوضاع. غير أن ما يلازم مراعاة المنظور الجنساني في جميع قطاعات التنمية أو قضاياها يتمثل في الاهتمام بإدماج مفهوم المساواة بين الجنسين في 'محور' الأنشطة بدل التعامل معها بوصفها 'عنصراً مضافاً'.

والخطوات الأولى في استراتيجية مراعاة المنظور الجنساني هي تقييم حدود وأسباب الصلة بين الفوارق والتفاوتات بين الجنسين والموضوع محط النقاش، مع تحديد المواطن التي تتيح إمكانية تقليص تلك التفاوتات وتحديد النهج الواجب اتباعه [1].

المهام التحليلية

بالرغم من أن الأسئلة والنهج المحددة تختلف باختلاف الموضوع محط النقاش وولاية المؤسسة، فإن بالإمكان تحديد عدة منطلقات عامة. فمن المهم القيام بما يلي:

- طرح أسئلة بشأن مسؤوليات النساء والرجال وأنشطتهم واهتماماتهم وأولوياتهم وأوجه الاختلاف المحتمل في تعاملهم مع المشاكل

  النظر في الفوارق والتفاوتات المحتملة بين النساء والرجال وكيفية ربطها بالمسألة. ففي حين يتعين بحث كل حالة أو مسألة وفق وقائعها، فإنه ينبغي أن تبدأ العملية بالتأمل في العوامل الجنسانية التي يمكن أن تكون لها علاقة بالمشكل أو المسألة (بعبارة أخرى، كيف ولماذا تعتبر الفوارق والتفاوتات بين الجنسين ذات صلة) والتي تتطلب بالتالي مزيداً من البحث. وترد أدناه تحت عنوان ''قضايا واتجاهات عامة'' مجموعة من العوامل التي ينبغي النظر فيها.

- الأسئلة المحتمل طرحها بشأن ''الأسر'' أو ''الأسر المعيشية'' أو ''الأشخاص'' الذين قد يكونون معنيين في الطريقة التي يثار بها مشكل أو تصاغ بها سياسة

  أظهرت البحوث في العقدين الأخيرين أهمية طرح الاحتمالات بشأن هذه المفاهيم الشمولية وتحديد مدى سلامتها. وأظهرت الدراسات، على سبيل المثال، أن ''الأشخاص'' يتجاوبون مع التغيرات الاقتصادية على نحو يكون خاصاً بنوع الجنس، لأن نوع الجنس يكون له أثر رئيسي على وصولهم إلى الموارد ومواقع المسؤولية والخيارات البديلة. وأظهرت البحوث أيضاً أن توزيع الموارد ليس بالضرورة متساوياً فيما بين أفراد الأسر المعيشية، وأن اتخاذ القرار بشأن استخدامها ليس بدوره منصفاً. ومن شأن تجاهل هذه العوامل أن يُفضي إلى تحليلات خاطئة للقضايا أو تقييمات غير دقيقة للنواتج المحتملة للسياسات.

- الحصول على بيانات أو معلومات تتيح تحليل تجارب وأوضاع النساء والرجال على حد سواء

  من الضروري استخدام البيانات المصنّفة حسب نوع الجنس على الدوام بما يحقق فهماً أكثر وضوحاً لأي قضية أو حالة ويتيح التعرف على الفوارق والتفاوتات بين الجنسين ومعالجتها. فثمة، على سبيل المثال، أساس أفضل لإعداد السياسات

الزراعية وتحديد المستهدفين بالبرامج الإرشادية إذا توافرت معلومات تتجاوز عدد ''المزارعين'' وما ينتجونه. ذلك أن تصنيف هذه البيانات حسب نوع الجنس وطرح أسئلة بخصوص مَن ينتج ماذا لن يوفرا معلومات عن عدد المزارعات والمزارعين فحسب، بل سيتيحان كذلك إجراء تقييمات لمعرفة هل توجد ثمة فوارق وتفاوتات بين النساء والرجال من حيث المحاصيل التي ينتجونها والعمل الذي يقومون به.

- السعي إلى الحصول على إسهامات النساء والرجال وآرائهم بخصوص القرارات التي يكون لها تأثير على نمط معيشتهم

غالباً ما تكون هناك فوارق كبيرة بين النساء والرجال من حيث الأولويات. ففي أوضاع ما بعد الكوارث، على سبيل المثال، قد تمنح النساء الأولوية القصوى لمسألة الحصول على المياه النظيفة والمأوى، في حين أن الرجال قد يضعون موضع الأولوية استئناف الأنشطة الاقتصادية. ولا يعني هذا الأمر أن إحدى الأولويات ينبغي تقديمها على الأخرى، ولكن من الضروري أن يكون ثمة وعي (يتم التوصل إليه من خلال إجراء بحث محدد) للفوارق المحتملة بين النساء والرجال بحيث يمكن أخذ جميع القضايا في الحسبان في فهم حالة معيّنة. وبما أن النساء على العموم أقل من الرجال تمثيلاً في عملية صنع القرار، فإن ثمة حاجة، بوجه عام، إلى وجود استراتيجيات محددة تكفل إسماع صوت النساء.

- كفالة أن تحظى الأنشطة التي تشكل فيها النساء الأغلبية العددية (ومن بينها العمل المنزلي) بالعناية

رغم أن ثمة إدراكاً متزايداً في السنوات الأخيرة لما للعمل المنزلي وعمل 'الرعاية ' من دور منتج، فلا يزال الإهمال وعدم القياس وضعف التقييم يطول هذه الأنشطة. كما أن الأنشطة الزراعية التي تمارسها النساء وما ينتجنه من محاصيل حظيت بدورها في السياسات والبرامج الرامية إلى تحسين الإنتاجية بعناية تقل عما نالته الأنشطة التي يضطلع بها الرجال.

- تفادي افتراض أن جميع النساء أو جميع الرجال لهم نفس الاحتياجات والآراء

ثمة اختلافات فيما بين النساء وفيما بين الرجال لها علاقة بالطبقة الاجتماعية والدين والسن والعرق وغير ذلك من العوامل. فليست النساء والرجال مجموعات متجانسة. ومن المهم عدم سحب تعميمات على مجموعات سكانية متنوعة، والنظر بدل ذلك في الطرق التي تؤثر بها مجموعة من العوامل، من بينها نوع الجنس، في احتياجات وآراء الأفراد.

- تحليل المشكلة أو القضية وخيارات السياسات المقترحة فيما يتعلق بالآثار من منظور جنساني والسعي إلى تحديد وسائل صياغة توجيهات تدعم توزيعاً متساوياً للمنافع والفُرص

بالنظر إلى الفوارق والتفاوتات بين الجنسين في المجتمعات، لا يمكن التسليم بأن النساء والرجال يتمتعون بفرص مشاركة متساوية أو يستفيدون بشكل متساوٍ من وسائل التنمية. وثمة حاجة إلى وجود عناية خاصة لكفالة عدم التسليم بأن المبادرات لها أثر مماثل على جميع الناس، إذ إن هذا الأمر من شأنه أن يزيد عن غير قصد من التفاوتات بين الجنسين.

قضايا واتجاهات عامة

رغم أن كل حالة يتعين النظر فيها حسب وقائعها، فإن ثمة قضايا أو موضوعات عريضة تنسحب على العديد من الأوضاع.

يستمد نوع الجنس أهميته كقضية من وجود فوارق وتفاوتات أساسية بين النساء والرجال. وقد تتخذ هذه الفوارق والتفاوتات مظاهر مختلفة في بلدان أو قطاعات معيّنة، ولكن ثمة بعض السمات العامة التي تشير إلى المسائل التي ينبغي على الدوام النظر فيها. ويمكن اتخاذ العناصر الواردة أدناه منطلقات للبحث فيما يجعل الفوارق والتفاوتات بين الجنسين ذات صلة في حالة معيّنة.

- التفاوتات في ممارسة السلطة السياسية (الوصول إلى مواقع صنع القرار، التمثيل، إلخ.)

تعاني النساء ضعف التمثيل في العمليات السياسية في جميع أنحاء العالم. ومن المهم دراسة وفهم الفوارق بين الجنسين في ممارسة السلطة داخل هياكل صنع القرار الرسمية (من قبيل الحكومات والمجالس المحلية ومؤسسات رسم السياسات). وبالنظر إلى ضعف تمثيل النساء والحضور الباهت لآرائهن، فإن اختلاف أولويات واحتياجات واهتمامات النساء عن مثيلاتها لدى الرجال ليس بارزاً في معظم الأحيان. فغالباً ما يتم تحديد الأولويات الوطنية أو الإقليمية أو دون الإقليمية أو حتى الاحتياجات والأولويات المحددة لمجتمع ما دون مشاركة ملموسة من جانب النساء.

- التفاوتات داخل الأسر المعيشية

سُجلت تفاوتات في إمكانات التفاوض واتخاذ القرار وفي الوصول إلى الموارد داخل الأسر المعيشية. وقد أثار هذا الأمر أسئلة بشأن البحوث والسياسات التي تستند إلى افتراض أن الأسر المعيشية وحدات يستفيد فيها كل فرد بشكل متساوٍ. ويكتسي البحث في الفوارق والتفاوتات على صعيد الأسر المعيشية أهمية في فهم مجموعة من القضايا الرئيسية، بما في ذلك قدرة النساء والرجال على الاستجابة للحوافز

الاقتصادية، وتصميم استراتيجيات فعّالة لمنع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ورسم سياسات للضمان الاجتماعي تكون ملائمة وعادلة.

- الفوارق في الوضع القانوني والمستحقات

رغم أن الدساتير الوطنية والصكوك الدولية تنص على تساوي النساء والرجال في الحقوق، فإن ثمة العديد من الحالات التي يتم فيها، على مستوى القانون أو الممارسة، حرمان النساء من المساواة في الحقوق مع الرجال في مجالات الأحوال الشخصية والضمان الاجتماعي وحيازة الأراضي والإرث وفرص الشغل. وتكتسي معالجة العراقيل المترتبة على هذا الأمر بالنسبة للنساء أهمية باعتبارها غاية في حد ذاتها، لكنها تعد أيضاً أمراً لا غنى عنه في صياغة استراتيجيات وطنية فعّالة لزيادة الإنتاجية والنمو الاقتصاديين، والحد من الفقر، وتحقيق إدارة مستدامة للموارد. فلا يقتصر الاهتمام بالعمل من أجل ضمان حقوق المرأة على مجموعة صغيرة من الناشطات، بل هو مسؤولية المجتمع الدولي برمته.

- تقسيم العمل بين الجنسين في المجال الاقتصادي

تتوزع النساء والرجال في معظم البلدان بشكل مختلف في القطاعات الإنتاجية، وفي القطاعين الرسمي وغير الرسمي، وفي المجال الزراعي، وفيما بين المهن. كما أن النساء يعملن عادة أكثر من الرجال في الوظائف المتدنية الأجور والعمل ''غير المنتظم'' (عدم التفرغ، العمل المؤقت، العمل في المنزل)، وهُنَّ في العادة أقل حظاً من الرجال في الحصول على وسائل الإنتاج من قبيل التعليم والمهارات والممتلكات والقروض. وتدل هذه السمات على أن الاتجاهات والسياسات الاقتصادية تكون لها عادةً آثار مختلفة على النساء والرجال. فقد خلّف تحرير التجارة، على سبيل المثال، آثاراً غير متكافئة حسب كل قطاع على حدة، مع عواقب على المساواة بين الجنسين والنمو الاقتصادي لم تصبح موضوعاً للبحث إلاّ مؤخراً.

- التفاوتات في القطاع المنزلي/غير المأجور

تتحمل النساء في العديد من البلدان معظم المسؤوليات والمهام المتصلة برعاية الأسرة وإطعامها (بما في ذلك الغسيل وإعداد الطعام ورعاية الأطفال والمرضى والتنظيف). كما أن النساء في العديد من بلدان الجنوب يضطلعن بمساهمة مهمة في إنتاج ما تحتاج إليه الأسرة من المواد الغذائية وفي جلب الماء والحطب. وتزيد هذه المهام من مقدار العمل الذي تنجزه النساء، وتشكّل في الغالب عقبة أمام مشاركتهن في العمل السياسي أو توسيع أنشطتهن الاقتصادية. وقد سعت البحوث في الآونة الأخيرة إلى إظهار العلاقة بين ''عمل الرعاية'' هذا والقطاع ''الإنتاجي'' في الميدان الاقتصادي – وبخاصة اعتماد جميع الأنشطة الإنتاجية على إنشاء ورعاية قوة عاملة موفورة الصحة من خلال هذا

العمل الذي يجري على صعيد الأسر المعيشية، وطريقة تأثُّر قطاع الرعاية بنتائج السياسات الاقتصادية المتصلة بالتجارة والاستثمار والإنفاق العام. وقد حدث تحول هام من التركيز على الكيفية التي تؤثر بها السياسات الاقتصادية على توافر الرخاء على نحو يكون خاصاً بنوع الجنس إلى توضيح أوجه ما يخلفه التحيز لنوع الجنس من آثار سلبية على نتيجة هذه السياسات الاقتصادية ذاتها.

- العنف ضد النساء

يتخذ انعدام المساواة بين الجنسين أيضاً شكل ممارسة العنف القائم على أساس نوع الجنس ضد المرأة، إما من طرف شريكها في الحياة (العنف المنزلي)، أو من طرف جيش معاد كوسيلة لـ 'التطهير العرقي'، أو عن طريق الاستغلال الجنسي، وذلك بالاتجار في النساء والفتيات على سبيل المثال.

- المواقف المتسمة بالتمييز

ليست التفاوتات بين الجنسين ذات طابع اقتصادي فحسب، بل تتخذ أيضاً أوجهاً أخرى يصعب قياسها وتغييرها. فغالباً ما تنشأ الأفكار المتعلقة بالسلوك اللائق وبالاستقلال والقدرات عن صور نمطية متصلة بنوع الجنس وتتباين طبيعتها حسب النساء والرجال. وتميل الأفكار والممارسات إلى عكس وتعزيز بعضها بعضاً (حيث يبرر الواحد منها وجود الآخر)، وهو ما يساهم في تعقيد عملية تحقيق التغيير.

٢ – ما العلم المستفاد بشأن مراعاة المنظور الجنساني؟

ليست مراعاة المنظور الجنساني استراتيجية جديدة. فهي تحظى بالتركيز في منهاج عمل بيجين وتستفيد من سنوات من الخبرات السابقة في المساعي الرامية إلى جعل المنظور الجنساني يحتل مركز الاهتمام في السياسات والبرامج. وقد استُخلص العديد من الدروس في هذه الجهود الهادفة إلى فهم القضايا وإعداد استراتيجيات فعّالة.

الحاجة إلى استراتيجية واسعة تستهدف المؤسسات الرئيسية وتركز على العلاقات بين الجنسين

ظهرت استراتيجية مراعاة المنظور الجنساني إلى الوجود نتيجة للاستياء من النُهُج التي جرى اعتمادها في السابق لتقليص الهوة بين الجنسين. وقد ركزت هذه الاستراتيجيات السابقة في الغالب على النساء (وذلك بتزويدهن بقدر أكبر من التعليم والموارد وما إلى ذلك) وعلى مبادرات معيّنة محددة الأهداف. ومع أن هذه المشاريع (أو العناصر ضمن مبادرات أوسع نطاقاً) كان وراءها في غالب الأحيان نوايا حسنة، فقد تبيّن أن التفاوتات بين الجنسين لن تُحل من خلال مبادرات هامشية، وأن الحاجة تدعو بدل ذلك إلى عمليات واسعة للتغيير، ولا سيما على صعيد السياسات والمؤسسات. وخلال العقود القليلة المنصرمة، عبرت الحركات النسائية في الجنوب بأسره عن انتقادها لنماذج التنمية ومؤسساتها، فأكدت أنه لا يكفي 'إدماج' النساء في المؤسسات والعمليات الحالية. فلا يكمن الحل في قدر أكبر من المشاركة في عملية تنمية غير عادلة وغير مستدامة. وبدل ذلك، ثمة حاجة إلى إعادة التفكير في الهياكل والممارسات التي تديم أوجهاً من انعدام المساواة تتخذ جميع الأشكال.

وجرى أيضاً التسليم بأن انعدام المساواة بين النساء والرجال قضية تتصل بالعلاقات بين الجنسين وأن التفاوتات بينهما لن تزول بالتركيز على النساء فقط. فثمة حاجة إلى إيلاء مزيد من العناية لمسألة العلاقات بين النساء والرجال، وبخاصة فيما يتعلق بتقسيم العمل، والوصول إلى الموارد وإدارتها، وإمكانات صنع القرار. وحصل مزيد من الإدراك لأهمية البحث عن حلفاء من الذكور والعمل مع الرجال على إعادة تحديد أدوار الجنسين والعلاقات بينهما. وبرزت بالتالي ضرورة التحول عن 'النساء' كمجموعة مستهدفة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين بوصفه هدفاً من أهداف التنمية.

بإمكان تدابير دعم المساواة بين الجنسين الإسهام في تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية أخرى

في حين تعد المساواة بين الجنسين في حد ذاتها هدفاً مهماً – فهي من بين قضايا حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية – فإنه يمكن أيضاً أن يساهم اتخاذ خطوات في اتجاه قدر أكبر من المساواة في تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية أخرى. فمن المهم إقناع الاقتصاديين بأن المساواة بين الجنسين تكتسي أهمية بالنسبة للنمو والكفاءة الاقتصاديين. ومن المهم، بالمقابل، إقناع الديمغرافيين بأن المنظور الجنساني من شأنه أن يعزز تحليلاتهم وأن يوفر فهماً جديداً للعمليات الديمغرافية، وإقناع الإحصائيين بعدم كفاية البيانات التي ليست مصنّفة حسب نوع الجنس وبضرورة تلبية الاحتياجات من حيث المعلومات الحساسة المتصلة بالمساواة بين الجنسين.

وقد وردت أمثلة عديدة توضح كيف أن الاهتمام بالمنظور الجنساني وبالمساواة بين الجنسين يمكن أن يفضي إلى مكاسب من حيث الكفاءة في دراسة نشرتها أمانة الكمنولث – انظر الإطار الوارد في الصفحة التالية [٢].

التركيز على البشر شرط أساسي

غالباً ما يكون من الصعب إدراك أهمية استراتيجية مراعاة المنظور الجنساني في البرامج التي تعالج موضوعات تقنية أو علمية من قبيل التجارة الدولية، أو معدلات الصرف، أو تغير المناخ. وتتمثل الخطوة الأولى التي يتطلبها الأمر في فهم ما لأي مبادرة من آثار على البشر (المنتجون، المستهلكون، العمال، الآباء، الناس الذين يعيشون في موقع جغرافي معيّن، إلخ). وحيث ينصب التركيز بالدرجة الأولى على ما هو تقني أو تكنولوجي، لا يحظى البشر بما يكفي من العناية – وحيث لا يحظى البشر بالعناية، يكون من الصعب جداً إدراج منظور جنساني. فالمناقشات بشأن تغير المناخ، على سبيل المثال، تميل نحو التركيز على الانبعاثات والمعايير الصناعية والتقيد بها وعلى الرصد والإسقاطات العلمية. ومع ذلك، فإن البرامج المقترحة المتعلقة بتغير المناخ لها صلة بالبشر – كمستهلكين، كدعاة، كممثلين للقطاع الصناعي – ومن المهم فهم الأبعاد الجنسانية لهذه العمليات وللسياسات والبرامج التي ترسم بغرض معالجتها.

المساواة بين الجنسين والكفاءة الاقتصادية

- تُظهر البحوث المتعلقة بالإنتاج الزراعي في أفريقيا أن الحد من التفاوتات بين الجنسين من شأنه زيادة المحاصيل الزراعية زيادة كبيرة. وقد أظهرت الدراسات، على سبيل المثال، أن منح المزارعات في كينيا قدراً من المدخلات الزراعية والتعليم مماثلاً لما يحصل عليه المزارعون يمكن أن يزيد محاصيل المزارعين بما يربو على ٢٠ في المائة.
- تُظهر البحوث المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتعليم أن عدم الاستثمار في تعليم النساء يمكن أن ينجم عنه انخفاض الناتج الوطني الإجمالي. فالبلدان التي تقل فيها نسبة المسجَّلات في التعليم الابتدائي والثانوي إلى المسجَّلين عن ٧٥ في المائة والمتساوية فيما عدا ذلك، يكون مستوى ناتجها الوطني الإجمالي أقل بما يناهز ٢٥ في المائة من البلدان التي بها قدر أقل من التباين بين الجنسين في التعليم.
- تُظهر البحوث المتعلقة بانعدام المساواة بين الجنسين في سوق العمالة أن القضاء على التمييز بين الجنسين فيما يتعلق بالمهن والأجور من شأنه زيادة دخل النساء والمساهمة في الدخل الوطني في آن واحد. وتُبيّن التقديرات، على سبيل المثال، أن أجور النساء في أمريكا اللاتينية، لو تم القضاء على انعدام المساواة بين الجنسين في سوق العمالة هناك، لن ترتفع بنحو ٥٠ في المائة فحسب، بل إن الإنتاج الوطني بدوره سيرتفع بنسبة ٥ في المائة.
- يحد انعدام المساواة بين الجنسين أيضاً من إنتاجية الجيل الصاعد – فتقارير البنك الدولي تتضمن عدداً متزايداً من الأدلة على أن أي زيادة في رفاهة النساء تنتج عنها مكاسب من حيث القدرة الإنتاجية في المستقبل. ويزداد احتمال تسجيل الأطفال في المدارس تبعاً لمستوى أمهاتهم التعليمي، ويكون لحصول الأمهات على دخل إضافي أثر على تغذية الأسر المعيشية وصحة أطفالها وتعليمهم يفوق من حيث الإيجابيات أثر ما يناله الآباء من دخل إضافي.
- تُظهر البحوث أن انعدام المساواة بين الجنسين يعيق من حيث العرض توافر الاستجابة لتدابير التكيّف الهيكلي وذلك بالحد من الحوافز التي تشجع النساء على إنتاج السلع القابلة للتجارة بفعل ارتفاع ما يرزحن تحته من أعباء تستنزف ما لديهن من وقت.
- تمثل الأعباء التي تستنزف ما يتوافر لدى النساء من وقت عائقاً مهماً في طريق النمو والتنمية – فالنساء مورد يتسم استخدامه بالإفراط لا بالقلة. ومن شأن الحد من هذا العائق القائم على أساس نوع الجنس أن يفضي إلى منافع هائلة. ومن الأمثلة على ذلك أن دراسة أجريت في تنزانيا تظهر أن الحد من مثل تلك العوائق في مجتمع يتألف من مزارعين صغار للبن والموز يفضي إلى زيادة الدخل النقدي لدى الأسر المعيشية بنسبة ١٠ في المائة، وإنتاجية اليد العاملة بنسبة ١٥ في المائة، وإنتاجية رأس المال بنسبة ٤٤ في المائة.

٣ – تطبيق مراعاة المنظور الجنساني في سياقات محددة

"... ويتعين على الحكومات وسائر القطاعات، أن تشجع اعتماد سياسة عامة فعّالة وجليّة تدمج في التيار الرئيسي السائد منظوراً يأخذ الانتماء الجنسي في الاعتبار في جميع السياسات والبرامج، بحيث يمكن، قبل اتخاذ القرارات، تحليل أثرها بالنسبة للمرأة والرجل على التوالي". (منهاج عمل بيجين، ١٩٩٥، الفقرة ٧٩)

ويتكرر هذا التركيز على مراعاة المنظور الجنساني على طول منهاج عمل بيجين الذي يركز على أهمية النظر فيما للإجراءات التي تُتخذ في كل قطاع من آثار على النساء والرجال وعلى أهداف المساواة بين الجنسين. ويجري التشديد على مسؤولية جميع الوكالات الحكومية عن دعم أهداف المساواة بين الجنسين من خلال سياساتها وبرامجها. كما يحدد منهاج عمل بيجين الأدوار المهمة المنوطة بالمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والفاعلين الآخرين.

ويقدم هذا الجزء نظرة عامة مقتضبة عن عناصر استراتيجية مراعاة المنظور الجنساني في سياقات معيّنة.

تحليل السياسات والتنمية

تثير مراعاة المنظور الجنساني في تحليل السياسات والتنمية الانتباه إلى أثر السياسات على البشر وتستكشف أوجه تباين هذا الأثر بالنسبة للنساء والرجال، بالنظر إلى وجود فوارق وتفاوتات بين الجنسين. فتبنّي منظور جنساني يساهم في تكوين رأي أكثر اطلاعاً على الخيارات المتصلة بالسياسات وعلى آثارها. كما يتيح ذلك لصناع القرار تقييم إمكانات تقليص الهوة بين الجنسين.

وتسعى استراتيجية مراعاة المنظور الجنساني إلى كفالة إدراج الاعتبارات الجنسانية بشكل روتيني في تقييم القضايا والخيارات والآثار المتصلة بالسياسات، إلى جانب اعتبارات أخرى من قبيل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية. كما تسعى هذه الاستراتيجية بشكل روتيني إلى جعل تحقيق مزيد من المساواة بين الجنسين أحد نواتج السياسات، إلى جانب النمو والكفاءة والحد من الفقر والاستدامة. ويتطلب هذا الأمر إدراج المنظور الجنساني في نقط عدة من عملية رسم السياسات.

وكخطوة أولى، ينبغي إدراج المنظور الجنساني في صياغة القضية/المسألة المتصلة بالسياسات الواجب معالجتها. فسيحدد تعريف القضية مدى البحث في القضايا الجنسانية وإعداد نهج بناء لمعالجة الفوارق والتفاوتات بين الجنسين. فقد تتقلص إمكانات النظر في القضايا

الجنسانية لو حددت القضية تحديداً ضيقاً. ذلك أن مناقشات مختلفة تماماً ستثار، على سبيل المثال، لو ركزت مناقشة السياسات المتعلقة بالتجارة على السلع (كم طناً من البطاطس شحنت من ميناء) أو لو نظرت هذه المناقشة في من ينتج هذه السلع وأوجه تأثرها بالخيارات المتبعة في مجال السياسات.

وثانياً، للمنظور الجنساني أهمية في تحديد الاحتياجات من المعلومات لتقييم الخيارات في مجال السياسات. فرغم أن من المهم تصنيف البيانات حسب نوع الجنس بغية تحليل الاتجاهات أو القضايا المهمة التي قد لا تكون واضحة عند النظر في الأرقام الإجمالية فقط، فإن قضايا أخرى تثار عند النظر في الاحتياجات المتصلة بالمعلومات. فكيف يمكن، على سبيل المثال، إدماج المعلومات المتعلقة بأوضاع النساء والرجال في عملية صنع القرار؟ وقد تدعو الحاجة إلى طرح أنواع مختلفة من الأسئلة والبحث عن معلومات تساعد على إعادة صياغة أو إعادة تركيز المناقشة المتعلقة بالسياسات.

ويعد تقييم آثار الخيارات المختلفة حسب نوع الجنس ثالث نقطة مهمة. فقد تكون للخيارات المختلفة تكاليف ومنافع مختلفة بالنسبة للنساء والرجال ونتائج مختلفة على العلاقات بين الجنسين وعلى المساواة بينهما. ومن اللازم تحديد الآثار على المساواة بين الجنسين بشكل روتيني كيما تكون واضحة في عملية صنع القرار.

ورابعاً، ينبغي أيضاً أخذ المنظور الجنساني بعين الاعتبار في تحديد من ستجري استشارته و كيف سيتم ذلك بشأن مسائل من قبيل صياغة القضايا، وتحديد الاحتياجات من حيث المعلومات، وتقييم الخيارات. فإشراك المجتمع المدني واستشارة عامة الناس وإجراء استفتاءات وما إلى ذلك أمور يمكن أن تكون لها نواتج مختلفة حسب من تجري استشارتهم، والأسئلة التي توجه إليهم، والكيفية التي تتم بها استشارتهم أو إشراكهم. فمن المهم العمل على الحصول على إسهامات هامة من النساء والرجال على حد سواء.

وأخيراً، ينبغي أن تعكس صياغة توصيات الخيارات المتصلة بالسياسات المعلومات والتحليلات المتعلقة بقضايا المساواة بين الجنسين التي تفضي إليها الخطوات الآنفة الذكر. ويتمثل أحد الاعتبارات المهمة الأخرى في أن الطريقة التي تُعرض بها الخيارات المتصلة بالسياسات على صنّاع القرار يمكن أن يكون لها أثر على جاذبية كل خيار وإمكانية الاحتفاظ به.

ويجري توضيح جميع هذه النقط في مثال يرد في الإطار الموجود في الصفحة التالية.

إدماج المنظور الجنساني في تحليل السياسات

بالإمكان اتخاذ صياغة استراتيجية وطنية للمياه كمثال. ذلك أن الاستراتيجية تتعلق، على صعيد معيّن، بموارد المياه – كيف يتم جمع المياه، واستخدامها، وحمايتها، ورصدها، وتعرضها للتلوث، وما السبيل لكفالة إمدادات المياه في المستقبل. وتتعلق الاستراتيجية، على صعيد آخر من صعدها، بمستخدمي المياه – استخداماتهم الخاصة، وحقوقهم، ووصولهم إلى الموارد المائية وإدارتها، وإشراكهم في اتخاذ القرار. فاعتماد منظور جنساني يفضي إلى إثارة أسئلة بشأن ما يلي:

- هل استخدامات النساء والرجال للمياه (سواء تعلق الأمر بالاستخدام المنزلي أو لأغراض اقتصادية) وأولوياتهم مختلفة أم لا. ومن المهم إجراء تحليل للبيانات المصنّفة حسب نوع الجنس والمتعلقة باستخدامات المياه والوصول إليها والأولويات المتصلة بها وما إلى ذلك (وقد يتطلب ذلك اتخاذ خطوات لكفالة جمع تلك البيانات وتحليلها بشكل منتظم). ومن المهم للغاية كذلك كفالة إجراء عملية للتشاور تعمل على الحصول على الإسهامات من النساء والرجال في تحديد الاستخدامات والأولويات؛
- هل الخيارات المختلفة في مجال السياسات ستؤثر على النساء والرجال بطريقة مختلفة أم لا – مثلاً، كيف ستؤثر النُهُج المختلفة فيما يتعلق بتحديد سعر للمياه على الفقيرات مقارنةً بالفقراء؟ وما هي الخيارات التي ستتيح توزيعاً أكثر عدلاً من حيث التكاليف والوصول إلى المياه؟ [٣]

ومثال آخر من مجال مختلف من مجالات رسم السياسات هو تقييم الخيارات المختلفة المتاحة في السياسة المالية. فسيفضي اعتماد منظور جنساني إلى طرح أسئلة بخصوص ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين من الآثار المترتبة على جوانب السياسة المالية من قبيل ما يلي:

- الخيارات المتصلة بأساليب زيادة العائدات – يمكن أن يكون لأساليب من قبيل الرسوم على الاستخدام والضرائب على الاستهلاك آثار مختلفة على النساء والرجال.
- هيكل جباية الضرائب – يمكن لمختلف الخيارات المتصلة بالسياسات والمتعلقة بهياكل جباية الضرائب على دخل الأفراد أو الأسر، وشرائح الدخل، والضرائب المتعلقة بكشوف المرتبات، والتوازن بين الضرائب على الدخل والاستهلاك والإنتاج أن تكون كلها ذات أبعاد جنسانية.
- مخصصات الميزانية للهياكل الأساسية والبرامج الاجتماعية – إن الخيارات المتعلقة بالاستثمار في مجال الرعاية الصحية (الوقائية/العلاجية؟ الحضرية/الريفية؟ تدريب الفنيين؟ المرتبات؟)، والتعليم (النظام الابتدائي أو الثانوي؟ الاستثمار في إصلاح المناهج الدراسية للقضاء على القوالب النمطية الجنسانية؟ الاستثمار في تدريب المدرسين؟)، وفي التأمين الاجتماعي (من يتمتع بالتغطية؟ ما هي المزايا المقدمة؟) يمكن أن تنجم عنها منافع وتكاليف مختلفة بالنسبة للنساء والفتيات والفتيان والرجال.

البحث

تسعى مراعاة المنظور الجنساني في مجال البحث إلى كفالة أخذ القضايا الجنسانية بعين الاعتبار في رسم المخطط العام للبحث وكذلك في صياغة مشاريع محددة. ويستمد مخطط البحث أهميته من أن الخيارات التي تُعتمد في هذه المرحلة تحدد نوع الفرص المتاحة في مرحلة التنفيذ. وهناك مسألة أوّلية أخرى ينبغي النظر فيها وهي: هل المخطط العام للبحث يستجيب للقضايا المتعلقة بالنساء والرجال و/أو التي يثيرونها أم لا؟ أي، هل يُعار اهتمام، عندما يتم النظر في الأسئلة الجديرة بالبحث، لأولويات النساء والرجال ولما يقومون به من عمل ولاحتياجاتهم واهتماماتهم؟ فغالباً ما ساد الاعتقاد في الماضي بأن النساء والرجال لهم نفس الأولويات والآراء، و لم يكن يُعرف سوى القليل عن احتياجات النساء واهتماماتهن الخاصة. وهناك مسألة لها علاقة بهذا الأمر وهي: هل يستفيد النساء والرجال من الاستثمار في مجال البحث؟ وقد تثير مثل هذه الأسئلة قضايا جديدة تتعلق بمحور تركيز الخيارات الواسعة المتعلقة بأولويات البحث وبما يترتب على تلك الخيارات من آثار. ومن الأمثلة على ذلك أن البحث الذي يقود إلى استثمارات في قطاع الطاقة تركز على إدخال تحسينات على السدود الكبرى لإنتاج الطاقة الكهربائية بدل القيام بمشاريع صغيرة لإنتاج الطاقة المتجددة قد يفضي إلى ضياع فرص تعود بالنفع على الفقيرات.

ويتمثل أحد المجالات الرئيسية الجديرة بالاهتمام في استراتيجيات مراعاة المنظور الجنساني في تحديد مشاريع معيّنة للبحث. ويشمل هذا الأمر النظر في هدف المشروع ونطاقه وفي إمكانية صياغة هاتين المسألتين بطريقة تعكس آراء وأولويات النساء والرجال فيما يتعلق بالقضية محط البحث. وتتطلب مراعاة المنظور الجنساني أيضاً إيلاء العناية للمنهجية المقترحة وهل ستكفل توثيق واستكشاف الفوارق والتفاوتات بين الجنسين أم لا. فالأساليب التشاركية، على سبيل المثال، تقتضي تكييف البحث بما يكفل إنصات الباحثين لأصوات النساء وتسجيلهم لتجاربهن. ويكمن أحد الاعتبارات المهمة الأخرى في اختيار الباحثين القادرين على إدماج المنظور الجنساني في بحوثهم. وأخيراً، من المهم للغاية كفالة نشر ما تتوصل إليه البحوث من نتائج تتعلق بالقضايا الجنسانية وإدماجها في المناقشات المتعلقة بالسياسات.

ولمراعاة المنظور الجنساني في مجال البحث، ينبغي طرح أسئلة من قبيل تلك المقترحة أدناه في المراحل الأولى من عملية التخطيط [٤].

- تحديد مجال البحث

  ما هي صلة مجال البحث بالنساء والرجال (ما هي أوجه الاختلاف والشبه)؟ هل أُشرك النساء والرجال على حد سواء في تحديد مجال البحث وتصميمه؟

- تقييم المنهجية

هل تنعكس الفوارق بين الجنسين على الأُطُر المفاهيمية والأهداف والمنهجية والنتائج المتوقعة والآثار المحتملة للبحث؟ كيف يمكن إدماج الاهتمام بما تعيشه النساء والرجال من أوضاع مختلفة في هذه الجوانب من تصميم البحث؟ كيف سيعالج تصميم البحث وتنفيذه العوامل التي غالباً ما تنتج عنها فرص غير متساوية بالنسبة للنساء والرجال؟

- اختيار الباحثين

هل لديهم خبرات ملائمة لفهم ما تنطوي عليه بحوثهم من أبعاد جنسانية؟ هل هم على دراية بالأدبيات ذات الصلة وهل بإمكانهم ضمان استخدام المنهجية الملائمة؟ هل بإمكانهم إدماج المنظور الجنساني في جميع مراحل بحثهم؟

- نشر نتائج البحث وتطبيقها

هل سيتم تحديد النتائج الخاصة بنوع الجنس والتوصيات المتعلقة بتقليص الهوة بين الجنسين، بما في ذلك على صعيد السياسات؟ ما هي الخطوات التي ستتخذ لكفالة نشر هذه النتائج والتوصيات وإدراجها في المناقشات المتعلقة بالسياسات؟

- تقييم البحث

هل سيتم إدماج القضايا الجنسانية في معايير تقييم المنهجيات والاستراتيجيات والآثار والنواتج وما إلى ذلك؟

وترد الأمثلة المتعلقة بالمنظور الجنساني في مخططات البحوث واختياراتها في الإطار الموجود في الصفحة التالية.

المساعدة التقنية

تهدف مراعاة المنظور الجنساني في مجال المساعدة التقنية إلى كفالة دعم المبادرات المتخذة لأهداف تحقيق المساواة بين الجنسين. ويتطلب هذا الأمر النظر في النتائج المتوقعة وأوجه ارتباطها بقضايا المساواة بين الجنسين. ففي مبادرة تسعى إلى تعزيز قدرة الجهاز القضائي على تطبيق المعايير الدولية، على سبيل المثال، ستتمثل إحدى مجموعات القضايا المهمة في تفسير المعايير الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين (كما هي مبيَّنة في صكوك من قبيل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة) في ضوء القوانين الوطنية المتعلقة بمسائل من قبيل الإرث والممتلكات الزوجية والعمل والضمان الاجتماعي. وفي مبادرة تدعم اللامركزية في العمل الحكومي، ستقتضي مراعاة المنظور الجنساني مراعاة العوامل المؤثرة في تمثيل النساء في هيئات صنع القرار، وقدرة صناع القرار على إدراك احتياجات النساء والرجال على حد سواء والاستجابة لها.

المنظور الجنساني في مخططات البحوث واختياراتها

يوضح وصف لعمل مركز بحوث التنمية الدولية المتعلق بالتنوع البيولوجي نهجاً لإعداد مخطط بحث يدمج المنظور الجنساني [٥]:

لا تسعى مبادرة برنامج الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، التابعة لمركز بحوث التنمية الدولية، إلى "إضافة شؤون المرأة" إلى أنشطتها الحالية، بل إلى إدماج التحليل الجنساني في بحثها المتعلق بالتنوع البيولوجي. ويعني هذا الأمر فهماً لإدارة التنوع البيولوجي يرتكز على ما لدى عدة مجموعات مختلفة من تجارب متنوعة ومعارف متميزة. وتُتخذ التقسيمات الجنسانية للحقوق والمسؤوليات والعمل والمعارف منطلقاً لبحث وتفسير ما تضطلع به النساء والرجال من أدوار متعددة بصفتهم مستخدمين/مديرين للموارد.

وفي مثال آخر من نفس المؤسسة، يبين مخطط بحث لتقييم إصلاحات السياسات الاجتماعية بمزيد من التفاصيل كيف أن إدماج منظور جنساني سيحدد شكل الاختيارات في أنواع البحوث المدعومة والأهداف التي سيخدمها هذا الإدماج [٦].

- تقييم مختلف النُّهج لإصلاح السياسات، من قبيل اللامركزية أو الخصخصة أو الاستهداف أو الرسوم على الخدمات، ويشمل ذلك ما لها من آثار على النساء والرجال يحتمل أن تتسم بالفوارق وأن تكون غير عادلة؛
- تحديد نُهج بديلة وتوصيات متعلقة بالسياسات لكفالة توفير إصلاحات السياسات على نطاق القطاعات (أي في قطاع الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي والعمالة والإسكان وما إلى ذلك) لفرص ومنافع متساوية للنساء والرجال؛
- إعداد واختبار ونشر الأساليب والأدوات والمؤشرات الملائمة التي تدرك ما لإصلاحات السياسات الاجتماعية من آثار على النساء والرجال يحتمل أن تتسم بالفوارق؛
- دعم التبادل البنَّاء والمتواصل بين جماعات البحث وراسمي السياسات في الجنوب بشأن المسائل المتصلة بالجنسانية وإصلاح السياسات الاجتماعية؛
- تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب لتقاسم المعارف وإجراء تقييم مقارن لدلالة إصلاح السياسات الاجتماعية فيما يتعلق بالتنمية التي تتسم بالعدالة بين الجنسين.

وتتمثل الطريقة الأكثر فعالية لتطبيق استراتيجية مراعاة المنظور الجنساني في مجال المساعدة التقنية في كفالة معالجة الاعتبارات المتصلة بالمساواة بين الجنسين بالموازاة مع تحديد المهمة وفي المناقشات الأوّلية مع الشريك الذي طلب المساعدة. ويمكن تحديد أهداف المبادرة أو نطاقها بشكل ييسر أو يعيق إدماج المنظور الجنساني. فمن السهل جداً، على سبيل المثال،

إدراج المنظور الجنساني في المناقشة لو كان هناك تركيز واضح على الناس وعلى سياقهم الاجتماعي والاقتصادي. كما أن المناقشات الأوّلية مع الشركاء بشأن هدف المبادرة ونطاقها توفر فرصة لمناقشة أوجه وأسباب أهمية المنظور الجنساني وإظهار أن الاهتمام بالمساواة بين الجنسين عنصر أساسي وليس 'مضافاً'.

ويتمثل التحدي في مراحل صياغة وتنفيذ مبادرة للمساعدة التقنية في تعزيز حوار بنّاء مع الشركاء الذين التزموا بدورهم بالمساواة بين الجنسين، وفي مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في السياسات والبرامج. وتشمل الخطوات التي يمكن اتخاذها لدعم الحوار والتخطيط الملائم المتعلقين بالمساواة بين الجنسين ما يلي:

- الاستفادة من الالتزامات الوطنية بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين

  تعد الالتزامات الوطنية أدوات مهمة لإجراء الحوار بشأن المساواة بين الجنسين، إذ إنها تربط المناقشة بالمسؤوليات والإجراءات المتفق عليها بالفعل.

- كفالة أن يضم 'فريق الخبراء' أعضاء من ذوي الخبرات في التحليل الجنساني

  رغم أن قائد الفريق ينبغي أن يضطلع بالمسؤولية العامة عن كفالة إدماج المنظور الجنساني بالشكل الكافي في جميع الأنشطة، فإنه لا بد من التسليم بأن إنجاز هذا النوع من التحليل يتطلب مهارات معيّنة. ولا يمكن إسناد مسؤولية مراعاة المنظور الجنساني لآخر امرأة التحقت بالفريق.

- البحث عن حلفاء في المنظمة الشريكة

  ليست المنظمات والمؤسسات متجانسة. فثمة عناصر، في العادة، تدعم قدراً أكبر من الإدماج للاعتبارات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. ومن المهم التعرف على هؤلاء الأفراد والمجموعات الملتزمين بأهداف المساواة بين الجنسين وتشجيعهم ودعمهم واستخدام التزامهم بطريقة استراتيجية.

- كفالة الحصول على آراء النساء والرجال في إطار عمليات تتسم بالتشاور

  إن إدراك أن النساء والرجال لهم احتياجات وأولويات وموارد مختلفة يسلط الضوء على أهمية إجراء مشاورات مع مختلف مجموعات البشر. وللمنهجية المستخدمة في التشاور أيضاً أهميتها، إذ إن النساء قد يواجهن بعض العراقيل عندما يحاولن عرض آرائهن في ظروف معيّنة. فلا بد غالباً من أن تكون هناك رغبة واضحة في الوصول إلى النساء والرجال.

- إجراء مشاورات مع الخبراء المحليين المختصين في المساواة بين الجنسين (في المؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والمكاتب الحكومية لشؤون المرأة)

من المهم الإفادة مما لدى الخبراء المحليين من خبرات للتمكّن من استخدام معارفهم وإتاحة الفرصة لهم للتأثير في المناقشات المتعلقة بالسياسات.

خدمة الهيئات الحكومية الدولية

تعد الهيئات الحكومية الدولية منتديات مهمة للدفع بقضايا السياسات الهامة إلى الأمام وتبادل الخبرات فيما بين البلدان. ويتحقق التقدم في فهم ومناقشة العديد من القضايا من خلال العمل التحليلي لمتابعة القرارات التي تتخذها الهيئات الحكومية الدولية وللإعداد للاجتماعات المقبلة. ولدعم هذه الهيئات، يمكن لكيانات الأمم المتحدة أن تضطلع بدور مهم في مساعدة الدول الأعضاء على النظر في الجوانب المتصلة بالمساواة بين الجنسين من القضايا محط النقاش (كما أوصت بذلك الدول الأطراف في منهاج عمل بيجين واستنتاجات الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة واتفاقات حكومية دولية أخرى).

وفي حين تتخذ الهيئات الحكومية الدولية قرارات هامة بشأن جداول أعمالها وأولوياتها وبشأن ما تحتاج إليه من وثائق ودعم، تقدم المكاتب التي توفر خدمات السكرتارية للهيئات الحكومية الدولية مساعدة كبيرة في وضع إطار للقضايا. والنهج المتبع في بحث تلك القضايا. ويمكن لهذه السكرتاريات، في إطار توفيرها لهذه المساعدة، أن تدعم الهيئات الحكومية الدولية في إدراج منظور المساواة بين الجنسين في قائمة الموضوعات محط النقاش. وبما أن العديد من كيانات الأمم المتحدة لديها مكاتب معنية بالقضايا الجنسانية أو مناصب لاختصاصيين في ذلك المجال وقدر كبير من الخبرة في معالجة قضايا المساواة بين الجنسين، فإن ثمة مصادر هائلة يمكن الرجوع إليها للحصول على المعلومات والتحليلات المتعلقة بالقضايا والخيارات المتصلة بالسياسات.

واختصاراً، فإن نهج مراعاة المنظور الجنساني في مجال خدمة الهيئات الحكومية الدولية يتألف من ثلاث خطوات مهمة جداً.

- في مجال تقديم الدعم للهياكل التنفيذية للهيئات الحكومية الدولية أو لمكاتبها

تشجيع صياغة القضايا بطريقة تكفل اعتماد نهج متكامل في التعامل مع مختلف ما لدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أهداف وشواغل ذات صلة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين.

- في تأويل الولايات التي تمنحها هذه الهيئات فيما يتعلق بالبحوث ووثائق الهيئات التداولية

كفالة اغتنام الفرصة للنظر في سبل إدماج المنظور الجنساني لدى تحديد نطاق القضية والطريقة التي ينبغي أن تعالج بها.

- في تنسيق المدخلات التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة في المناقشات الحكومية الدولية

الإفادة مما هو متوافر داخل منظومة الأمم المتحدة من معارف وتجارب تتعلق بقضايا المساواة بين الجنسين وذلك بمطالبة كيانات الأمم المتحدة المشارِكة بالإفادة مما اكتسبته من تجربة وخبرات في مناقشة الجوانب المتصلة بالمساواة بين الجنسين في القضايا المنظورة، مع إشراك الوحدات التابعة لها والاختصاصيين العاملين بها.

جمع البيانات وتحليلها ونشرها

يعد جمع وتحليل ونشر الإحصاءات والمعلومات مهام حيوية توفر المعلومات الأساسية للحكومات والمؤسسات الدولية وغيرها. وتُستخدم هذه المعلومات في تحديد الأولويات وتصميم البرامج وتوجيه السياسات.

وبالنظر إلى المكانة المركزية لعملية جمع وتحليل ونشر البيانات، فإن مراعاة المنظور الجنساني في الإحصاءات أمر هام. ومعنى ذلك أن يؤخذ بعين الاعتبار في إعداد جميع الإحصاءات ما هو منوط بالجنسين من أدوار في المجتمع وما يوجد بينهما من فوارق وتفاوتات [٧]. فجميع البيانات – سواء المتعلق منها بالأفراد أو تلك التي ليست لها بهم علاقة مباشرة – ينبغي أن يتم في جمعها وتصنيفها وتحليلها مراعاة العوامل القائمة على أساس نوع الجنس التي تؤثر في ما تضطلع به النساء والرجال من أدوار، وفي وصولهم إلى الموارد، وفي كيفية استفادتهم من الوصول إلى الموارد والمرافق والخدمات.

ويعد تصنيف جميع الإحصاءات حسب نوع الجنس من بين الوسائل التي تكفل إيلاء العناية للمنظور الجنساني في الإحصاءات. غير أن التصنيف وحده لا يكفي. فالبيانات المصنّفة حسب نوع الجنس ليست سوى بيانات يتم جمعها وجدولتها بطريقة تتسم بالفصل بين النساء والرجال. ولا يكفل وجود بيانات مصنّفة حسب نوع الجنس أن تكون المفاهيم والتعاريف والأساليب المعتمدة في إعدادها مصوغة بشكل يعكس أدوار الجنسين والعلاقات السائدة بينهما في المجتمع. ومن المهم أيضاً النظر في مدى كفاية البيانات المجمعة للإجابة على الأسئلة الأساسية التي ينبغي طرحها بشأن القطاعات/القضايا من منظور المساواة بين الجنسين. ويمكن أن تشمل مراعاة المنظور الجنساني في الإحصاءات جمع أنواع جديدة من البيانات أو توسيع عملية جمع البيانات في بعض المجالات لسد الهوة الموجودة من حيث المعارف. وبالإضافة إلى ذلك، تتطلب مراعاة المنظور الجنساني الاهتمام

بالمفاهيم الأساسية المستخدمة وبأساليب الجمع والتحليل لكفالة ما يكفي من التغطية لقضايا المساواة بين الجنسين. كما ينبغي إيلاء العناية لأساليب عرض القضايا ونشرها لكفالة عرضها بطريقة ملائمة ووصولها إلى جميع المجموعات المستهدفة. وينبغي النظر أيضاً في مراعاة المنظور الجنساني في استخدام الإحصاءات كأداة لتغيير السياسات. وتتطلب جميع التغييرات الواردة أعلاه قدراً أكبر من التعاون بين معدّي الإحصاءات ومستخدميها.

وسيتحتم حصول عدد من التغيرات الهامة في الإحصاءات التي تجرى في مجالات السياسات التي لم يكن فيها تركيز على الآثار على صعيدي الأفراد والأسر المعيشية، والتي ساد فيها بالتالي افتراض أن القضايا الجنسانية ليست ذات أهمية بحيث يُراعَى المنظور الجنساني على نحو فعّال. ففي الإحصاءات الزراعية، على سبيل المثال، لا بد من حدوث تّحول من التركيز على ''الإنتاج'' و ''المنتوجات'' من حيث الأرض المزروعة وأنواع المحاصيل والآلات وغيرها من وسائل الإنتاج المستخدمة إلى التركيز على الموارد البشرية التي تدخل في هذا الإنتاج. وفي الإحصاءات المتعلقة بالتجارة، تَركَّز الاهتمام في العادة على الأرقام الإجمالية للواردات والصادرات، في حين لم يكن هناك على العموم سوى قدر ضئيل من المعلومات عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمن يعملون في إنتاج تلك الصادرات. وفي مجال النقل، تشير البيانات المتاحة بشكل عام إلى وسائل النقل المتاحة واستخداماتها العامة، في حين لا يُعرف سوى القليل عن الفارق في استخدامها بين النساء والرجال وعن الفوارق في أثر السياسات والبرامج المتعلقة بالنقل.

ويرد أدناه تبيان لبعض الخطوات الرامية إلى مراعاة المنظور الجنساني في هذا المجال:

- كفالة أن تسجل الإحصاءات مشاركة النساء والرجال ومساهماتهم في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية.
- النظر في أوجه تباين تجارب النساء والرجال في مختلف المجموعات الاجتماعية أو الاقتصادية وأوجه الصلة التي قد تكون لتلك التباينات بالتحليل الإحصائي. فغالباً ما تركز الإحصاءات المتعلقة بالطاقة، على سبيل المثال، على النسبة المئوية للأسر المعيشية المستفيدة من الطاقة الكهربائية. وبالنظر إلى أن النساء غالباً ما يكون لهن احتياجات في مجال الطاقة تختلف عن مثيلتها لدى الرجال، فإنه سيكون من المفيد النظر إلى مستخدمي الطاقة حسب نوع الجنس ونوع الاستخدام.
- كفالة أن تمثل 'وحدة التحليل' على النحو الكافي الفوارق القائمة على أساس نوع الجنس. فغالباً ما تركز الإحصاءات الزراعية، على سبيل المثال، على الآلات الزراعية المستخدمة. وبما أن المزارعات يحصلن في الغالب على موارد إنتاجية أقل مما هو في متناول المزارعين، فإن من المهم النظر إلى الحيازات حسب نوع جنس المالك وكذلك إلى الفوارق وأوجه انعدام المساواة بين الجنسين في الحصول على الآلات الزراعية.

- كفالـة أن تمثل المفاهيم والتعاريف والأسـاليب القائمة المستخدمة في جمع البيانات – من قبيل الاستبيانات ووحدات العمل – الفوارق وأوجه انعدام المساواة القائمة على أساس نوع الجنس.
- الـنظر والبحـث، في إطـار التحلـيل، في الأسـباب الدفيـنة والنـتائج. فـبمجرد توثـيق الفـوارق وأوجـه انعـدام المسـاواة بـين الجنسين، قد يكون من المفيد محاولة إجراء تحليل أعمق يتناول أسباب وآثار تلك الفوارق وأوجه انعدام المساواة.
- تحديد جميع المعلومات اللازمة للبحث في الفوارق القائمة على أساس نوع الجنس.
- كفالـة نشـر نـتائج التحليل على جميع المستخدمين المهتمين بأسلوب واضح يركز على الأسباب والنتائج القائمـة عـلى أسـاس نوع الجنس وعلى آثار تلك الأسباب والنتائج على السياسات.

كمـا أن المـنظور الجنسـاني مهـم فـيما يتعلق بالوثـائق والمنشـورات الأخـرى الـتي تسـتهدف صـناع القـرار والعمـوم. وسـتُهدر فرصـة مهمـة إذا لم تسلط تلك الوثائق الضوء على أهمية السـعي إلى تحقـيق المسـاواة بـين الجنسـين و لم تضـم المـنظور الجنسـاني ذا الصـلة. ورغـم أن العديـد مـن الوثـائق بـه الآن فـرع منفصـل يتعلق بـ 'القضايا الجنسانية'، فإن إدماج المنظور الجنسـاني في جميع أجـزاء الوثـائق، بمـا في ذلـك الجـزء المتعلق بالتحليل أو بالاستنتاجات أو بالتوصيات في مجال السياسات، سيكون أكثر فعالية.

وأخـيراً، وبالـنظر إلى الأهمية المـتزايدة للوثـائق والاتصـالات الإلكترونـية، فإن محتوى المواقع عـلى شـبكة الإنترنـت يمكـن أيضـاً بحثه مـن مـنظور جنسـاني. ومـن بـين الأسـئلة الواجـب طـرحها: هـل يعكـس الموقـع جهـود المؤسسـة في مجـال مراعاة المنظور الجنساني؟ وهل يضم روابط تتعلق بالبحوث والمنشورات والمنظمات ذات الصلة؟

٤ – تطوير المؤسسات وبناء قدراتها لمراعاة المنظور الجنساني

يعد بناء القدرات مسألة أساسية بالنسبة لكيانات الأمم المتحدة والشركاء المتعاونين معها على حد سواء (المؤسسات الأخرى والمنظمات غير الحكومية والحكومات). ويتعين على أي مؤسسة بناء قدراتها حتى يتسنى لها تطبيق استراتيجية مراعاة المنظور الجنساني بفعالية في عملها وتشجيع المؤسسات الأخرى على العمل بشكل يكمل جهودها في ذلك المجال. وقد تبين أن هذا الأمر عملية طويلة الأمد تتطلب الوضوح والاستمرارية من حيث العناية والموارد والرأسمال السياسي.

ويمكن لكيانات الأمم المتحدة، لتقييم قدراتها الحالية فيما يتعلق بمراعاة المنظور الجنساني وتحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التطوير، أن تنظر في وضعها قياساً إلى كل مكون من مكونات بناء القدرات المبيّنة أدناه [٨].

- الفهم والالتزام

  شيوع فهم واضح فيما يتعلق بهدف تحقيق المساواة بين النساء والرجال في أوساط الفنيين، وبخاصة على صعيد كبار صنّاع القرار، والالتزام بالعمل على تحقيق ذلك الهدف على الصعيدين المؤسسي والفردي.

- المهارات التحليلية والتخطيطية

  المهارات اللازمة لتحديد قضايا المساواة بين النساء والرجال ذات الصلة بولاية الوكالة والاستجابة لها.

- الهياكل والآليات

  الهياكل والآليات التي تيسر كفالة إثارة شواغل النساء والرجال والقضايا المتصلة بالمساواة في أثناء عمليتي التخطيط وصنع القرار؛ إتاحة إقامة روابط مهمة فيما بين القطاعات؛ مساءلة الموظفين والمديرين.

- الحضور التحفيزي

  بإمكان وحدة مسؤولة عن الدعوة فيما يتعلق بقضايا المساواة بين الجنسين ومراعاة المنظور الجنساني أن تضطلع بدور هام، شريطة أن تتمثل ولايتها في التركيز على القضايا الاستراتيجية وفي العمل كمحفز (بدل تحمُّل المسؤولية العامة عن تنفيذ استراتيجية مراعاة المنظور الجنساني).

- آليـات المشار كـة

الوسـائل الـتي تكفـل إجراء المشاورات بحيث يمكن للنساء والرجال ودعاة المساواة بين الجنسين المشاركة في صنع القرار والتأثير في صياغة السياسات والبرامج وتقييمها.

- المعلومات والبيانات والبحوث

توافـر الإسـهامات اللازمـة لصـياغة السياسـات والـبرامج، مـن قبـيل الـبحوث المتعلقة بـالفوارق وأوجـه انعـدام المسـاواة بـين الجنسـين وما يكفي من البيانات المصنّفة حسب نوع الجنس.

ويتمثل أحـد الـدروس المستقاة مـن التجربة في أن القـدرة عـلى معالجـة قضـايا المساواة بين الجنسين لا تتحقق 'بطريقة تلقائية'. ذلـك أنـه يتحـتم عـلى أي مؤسسـة أو منظمـة إعداد خطـة أو بـرنامج يتوخى أهدافـاً واقعية، ويحدد وسائل للمساءلة، ويعبئ مستويات ملائمة من الدعم.

٥ – استنتاجات

إن استراتيجية مراعاة المنظور الجنساني واضحة نسبياً في شكلها الأوسع والأكثر عمومية. ومع ذلك، أظهرت التجربة أن مراعاة المنظور الجنساني غالباً ما يتسم تنفيذها بالصعوبة في ظروف معيّنة. وقد حاولت هذه الورقة تقديم المساعدة في تحقيق قدر أكبر من الفهم لنهج مراعاة المنظور الجنساني وآثاره العملية وفي تحديد المنطلقات للرقي بالتحليل في مختلف السياقات الملموسة.

ويتمثل أحد الدروس الواضحة التي كشفت عنها التجربة خلال العقد المنصرم في أن مراعاة المنظور الجنساني لا يمكن تحقيقها دون التزام واضح من جانب المؤسسات بالاستراتيجية وبالجهود المنتظمة الرامية إلى تنفيذها. ويتطلب هذا الأمر تحديد المنظور الجنساني في جميع القطاعات والقضايا التي يغطيها برنامج عمل الأمم المتحدة، وتحديد المنطلقات في المجموعة الهائلة من الأنشطة المضطلع بها. ويتطلب استخدام هذه المنطلقات في توجيه قدر أكبر من العناية إلى المنظور الجنساني المحدد استراتيجيات مختلفة، وهو ما حاولت هذه الورقة أن توضحه في عدد محدود من السياقات المعيّنة.

ويعد التحليل الجنساني، كما وردت الإشارة إلى ذلك في منهاج عمل بيجين، نقطة انطلاق هامة لتحقيق مراعاة المنظور الجنساني. وينبغي أن يشكل تحليل المنظور الجنساني جزءاً لا يتجزأ من جميع التحليلات التي يجري إنجازها أو يتم إنجازها، عند الاقتضاء، بشكل منفصل. وينبغي ألاّ يقتصر إنجاز هذا النوع من التحليل على المتخصصين في القضايا الجنسانية، بل أن يشكل مكوناً أساسياً من مكونات الكفاءة المهنية لدى جميع موظفي الأمم المتحدة. ويجب أن تشمل استراتيجيات تنمية القدرات المؤسسية الكافية في مجال التحليل الجنساني ومراعاة المنظور الجنساني برامج تنمية الكفاءات وإعداد مبادئ توجيهية وأمثلة للممارسات الجيدة.

غير أن من الواضح أن النهوض بمراعاة المنظور الجنساني بحاجة إلى مجهود يتعدى مجرد إعداد تحليل جيد. فأحد العوامل الهامة اللازمة لتحقيق النجاح في تنفيذ مراعاة المنظور الجنساني يتمثل في التزام كبار موظفي الإدارة وإنشاء آليات فعّالة للمساءلة. وقد أظهرت التجربة أن إعداد برامج للتدريب ووضع مبادئ توجيهية ومواد أخرى ليست له أهمية تُذكر ما لم يكن هنالك التزام واضح في مجال السياسات بالمساواة بين الجنسين وباستراتيجية مراعاة المنظور الجنساني. وينبغي إيجاد وسائل وسبل لتعزيز وتيسير ومكافأة الجهود الرامية إلى تركيز الاهتمام على المنظور الجنساني.

ومن المهم تعبئة القادة، والبحث عن حلفاء، وضمان المساءلة، وإقامة العلاقات مع المنظمات التي لديها نفس الأهداف، وتحديد الموارد، والبحث عن الوسائل الكفيلة بجعل

القضايا تكتسي أهمية لدى الجماهير المستهدفة. وقد تم تعلُّم الشيء الكثير منذ أن دخلت عبارة 'مراعاة المنظور الجنساني' قاموس المصطلحات الدولية لأول مرة، ولكن ثمة شوط أطول يجب قطعه. فمن الضروري تبادل الدروس المستخلصة على نطاق أوسع والاستفادة منها في إحداث ما يلزم من التغييرات، ولا سيما على صعيد السياسات والمؤسسات، وتحديد ومعالجة ما تبقّى من التحديات أمام مراعاة المنظور الجنساني.

ويتمثل أحد أهم الدروس المستخلصة من الجهود الرامية إلى تنفيذ استراتيجية مراعاة المنظور الجنساني في أن إدماج هذا المنظور في جميع مجالات التنمية الاجتماعية لا تنحصر أهميته في تحقيق المساواة بين الجنسين، بل يُعد أيضاً أمراً أساسياً لتحقيق أهداف مهمة أخرى. فلا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة التي تركز على الناس ما لم يحدِّد ويعالج المنظور الجنساني باعتباره من العناصر الأساسية المكونة لجميع مجالات عمل الأمم المتحدة. وينبغي بالتالي منح الأولوية لمسألة معالجة التحديات التي تقف أمام مراعاة المنظور الجنساني باعتبارها وسيلة مهمة تكفل التنفيذ الكامل للأهداف الواردة في إعلان الألفية.

الحواشي

[١] كما هو شأن العديد من المصطلحات الأخرى التي يشيع استخدامها في المناقشات الدولية، من المهم التحقق من أن ثمة تعريفاً مشتركاً للمصطلح في أي مناقشة للاستراتيجيات. فقد افترض البعض، على سبيل المثال، أن الهدف من مراعاة المنظور الجنساني يتمثل في تحويل جميع المبادرات (الدراسات، البرامج، الاجتماعات، إلخ) إلى مبادرات للمساواة بين الجنسين. فإدماج منظور جنساني في اجتماع يتعلق بتدابير مراقبة انتشار الأسلحة الصغيرة لا يعني التخلي عن هدف المناقشة الأصلي. بل إن الاجتماع سيبحث، ضمن جملة أمور، هل لدى النساء والرجال رؤى مختلفة فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة أم لا؛ وهل تتأثر النساء والرجال على نحو متباين جراء انتشار تلك الأسلحة؛ وهل ثمة إمكانية لزيادة مشاركة النساء في عملية الحد من انتشارها.

[٢] Diane Elson, *Gender Budget Initiative: Background Papers*, London: Commonwealth Secretariat, 1999, pp. 12 - 13; http://www.thecommonwealth.org/gender/gender/index1.htm (follow links on budgets, links to on-line documents at end of page on the Commonwealth Gender Budget Initiative).

[٣] انظر: ''الجنسانية والإدارة المتكاملة لموارد المياه: ورقة مواضيعية''، أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للّجنة الفرعية المعنية بالموارد المائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية لمناقشتها في دورتها الحادية والعشرين، بانكوك، ١٦ – ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

[٤] أُخذ بتصرف من ''مسائل عامة للباحثين''، من إعداد مركز بحوث التنمية الدولية، ومتاح على موقع الإنترنت المشار إليه أعلاه. وتتوقف المسائل الأكثر تحديداً المتعلقة بالنهج والمنهجيات، بطبيعة الحال، على مجال التخصص والموضوع محط البحث.

[٥] ''الجنسانية والتنوع البيولوجي: مبادئ توجيهية للبحث''، مركز بحوث التنمية الدولية، http://www.idrc.ca/biodiversity/tools/gender1_e.cfm.

[٦] مركز بحوث التنمية الدولية، ''المركز النمساوي لدراسات السلام وتسوية الصراعات، مبادرة برنامجية: دعم البحث المنصف للجنسين''. انظر http://www.idrc.ca/socdev/research/gender.html.

[٧] يستمد هذا الجزء معظم مادته من سلسلة من 'مذكرات الإحاطة' بشأن مراعاة المنظور الجنساني في الإحصاءات يقوم بإعدادها مكتب المستشارة الخاصة المعنية بالقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

[٨] استُمد مخطط العناصر من استعراض مؤسسي لقدرة حكومة بنغلاديش على إدماج المرأة في عملية التنمية، وزارة شؤون المرأة والطفل، حكومة بنغلاديش، ١٩٩٨.